



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#مذكرة_تفاهم

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجامعة البريطانية في البحرين توقعان مذكرة تفاهم لتنسيق التعاون بين الطرفين



واكسابهم المهارات القانونية والحقوقية اللازمة لتهيئتهم إلى الانخراط في سوق العمل والاستجابة لمتطلباته بما يحقق الغاية في المساهمة في خدمة مملكة البحرين.

وقعت كل من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجامعة البريطانية في البحرين، مذكرة تفاهم لتنسيق التعاون بين الطرفين، وذلك سعيًا لتطوير المستوى التعليمي للطلبة والطالبات من خلال البرامج التدريبية

تكملة من ص 1

وتهدف المذكرة إلى توطيد أواصر التنسيق والتعاون المشترك فيما يتعلق بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، والعمل على تعزيزها وتشجيعها ونشرها وتطوير العمل بها، كما يشمل التعاون تبادل الزيارات والاستشارات القانونية والحقوقية، والمطبوعات والأدبيات والدراسات المتخصصة، بالإضافة إلى ترتيب وتنظيم ورش العمل في مجال حقوق الإنسان.

كما تضمنت المذكرة الموقعة بين الطرفين، دعم الجوانب ذات الاهتمام المشترك، وعقد دورات تدريبية في المجال القانوني والحقوقية تماشياً مع برامج ومشاريع الخطة الوطنية لترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان بما يخدم المصلحة الوطنية العليا لمملكة البحرين.

وقد أوضحت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - على هامش توقع مذكرة التفاهم - أهمية هذا النوع من مذكرات التفاهم في المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الوسط الأكاديمي، مؤكدةً أن تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان تأتي ضمن أهداف المؤسسة التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك وفقاً لقانون إنشائها.

من جانبه، صرح رئيس الجامعة البريطانية في البحرين البروفيسور/ كيث شارب بأنه يسعدنا التعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وأضاف بأن مقرر حقوق الإنسان، هو مقرر إلزامي في جميع برامج البكالوريوس التي تدرس في الجامعة، وأنه مجال ننوي أن نساهم في البحث فيه وتطوير سياساته من خلال مركز الجامعة البريطانية لحقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز ناصر للتأهيل والتدريب المهني يبحثان سبل تعزيز التعاون



الكوادر الوطنية في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان لزيادة الوعي الحقوقي للنزلاء المستفيدين من برامج المركز، وذلك انطلاقاً من دور المؤسسة في نشر وتعزيز ثقافة الوعي باحترام حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع، وتفعيلاً لمبدأ الشراكة المجتمعية بينها والمؤسسات التعليمية.

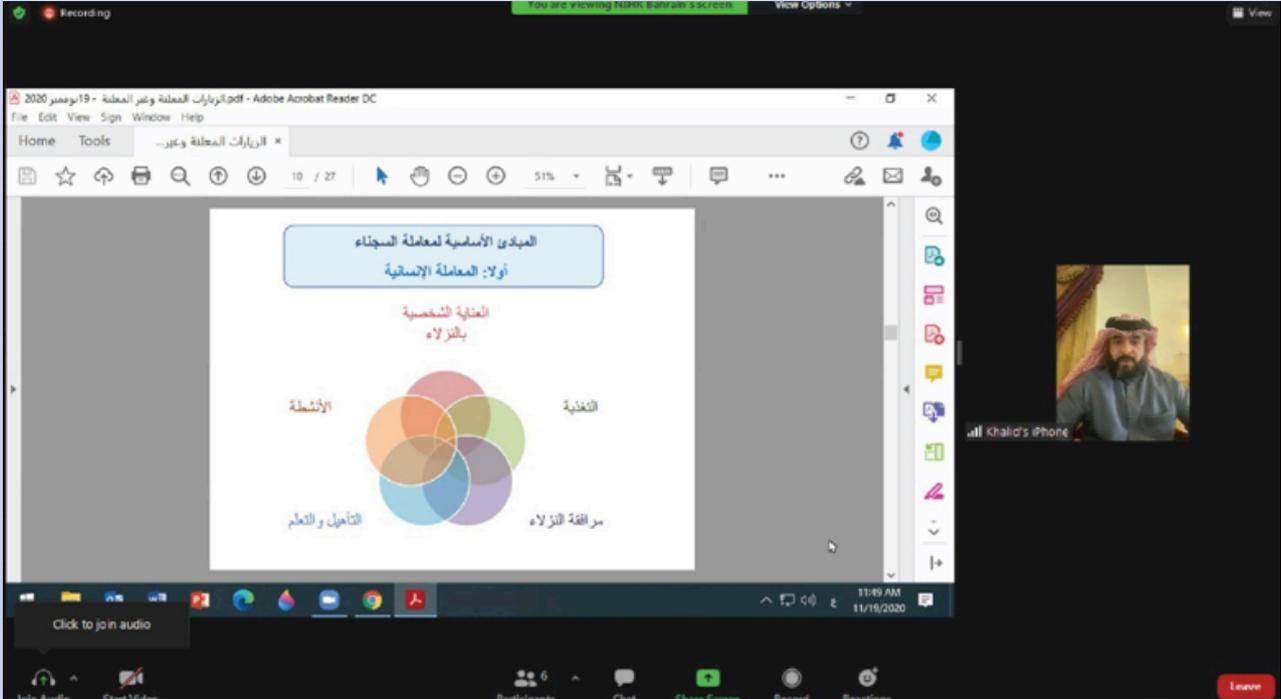
من جانبه ثمن الدكتور النعيمي الدور الذي تضطلع به المؤسسة من خلال تقديمها الدعم والمساندة للبرامج التدريبية الهادفة إلى تعزيز وحماية ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين، متطلعاً لمزيد من التعاون مع المؤسسة للنهوض بالمستوى التأهيلي لأبناء الوطن وبما يليق بمكانة المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان.

اجتمعت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن بعد مع الدكتور عبدالله ناصر النعيمي المدير التنفيذي لمركز ناصر للتأهيل والتدريب المهني، وأثنت على الجهود المميزة التي يقوم بها المركز من اجل تطوير منظومة التأهيل في جوهرها وهدفها الأساسي، وبالدور الذي يقوم به في اعادة تأهيل الشباب البحريني من خلال برامج رياضية وابتكارية لتحقيق طموحات الشباب ليكونوا قادرين على العطاء الايجابي والمثمر لخدمة المجتمع والوطن بعد الخروج من المؤسسة الإصلاحية، مثمناً في ذات الوقت تجاوب المركز مع برنامج العقوبات البديلة الذي يهدف في اساسه الى الاصلاح والتأهيل.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة سبل تعزيز التعاون بين الجانبين، واهمية توقيع مذكرة تفاهم تهدف لتعميق التعاون فيما يتعلق بتدريب وتطوير مهارات



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة عن بعد حول معايير الزيارات المعلنة وغير المعلنة لمراكز الإصلاح والتأهيل



الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها، كما تطرق إلى التعريف بمراكز الاحتجاز والتأهيل والإطار القانوني لآلية الزيارات ومعايير زيارة السجون وأماكن الحبس، بالإضافة إلى المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء.

ويستهدف البرنامج التدريبي طلبة الجامعات سواء الدارسين في مملكة البحرين أو خارجها الذين لديهم الرغبة في أداء التدريب العملي الخاص بمتطلباتهم الدراسية، وللأفراد والباحثين الذين لديهم الرغبة في معرفة آلية عمل المؤسسة.

ضمن الفعاليات والبرامج التدريبية التي تنظمها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع وفق المعايير الوطنية والدولية، وتنفيذا لاستراتيجية وخطة عملها، نظمت المؤسسة محاضرة حول معايير الزيارات المعلنة وغير المعلنة لمراكز الإصلاح والتأهيل.

وقدم المحاضرة السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث قدم نبذة عن المؤسسة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة عن بعد حول الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان

محاوَر العَرَض

تمهيد

الآليات المعنية بحماية حقوق الإنسان

أنواع الآليات المعنية بحماية حقوق الإنسان

الاختصاصات المنوطة بالآليات الدولية

Dr, Malallah Al hammadi

Participants 6 Chat Share Screen Record Reactions

فيها الى الآليات المعنية بحقوق الإنسان وأنواعها والاختصاصات المنوطة بها، فضلا عن تقديمه شرحا حول الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومدى انضمام أو تصديق مملكة البحرين عليها وآلية تقديم التقارير المعنية بحقوق الإنسان.

ويستهدف البرنامج التدريبي طلبة الجامعات سواء الدارسين في مملكة البحرين أو خارجها الذين لديهم الرغبة في أداء التدريب العملي الخاص بمتطلباتهم الدراسية.

ضمن الفعاليات والبرامج التدريبية التي تنظمها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان انطلاقا من دورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع وفق المعايير الوطنية والدولية، وتنفيذا لاستراتيجية وخطة عملها، نظمت المؤسسة محاضرة حول الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

قدم المحاضرة الدكتور مال الله جعفر الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق عن بعد وتطرق



لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الافتراضي العشرون عن بعد



الإنسان بالتنسيق لعقدھا خلال الشهر الجاري حول التعليم عن بُعد في ظل جائحة كورونا بين الواقع والمأمول، والمعد من قبل الأمانة العامة، حيث تم استعراض أهم المحاور التي تناولها مقترح الفعالية، وأبدت اللجنة ملاحظاتها تمهيداً للتنسيق النهائي للفعالية.

واختتمت اللجنة اجتماعها عبر تأكيد استمرارها في وضع مقترحاتها لفعاليات الطاولات المستديرة الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن تكريس قيمها في المجتمع بصورة تتواءم مع ما جاء في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2019 - 2021.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بتعديل أحكام الباب الرابع من القانون رقم (36) لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي فيما يتعلق برفع سن السماح بعمل وتشغيل الأطفال وموائمتهم مع السن الوارد في قانون الطفل البحريني، واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، وما قررته المادة (1) من الاتفاقية الدولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، والتي انضمت لها مملكة البحرين بموجب القانون رقم (1) لسنة 2012.

ومن ثم ناقشت اللجنة مقترح فعالية الطاولة المستديرة التي تعترزم المؤسسة الوطنية لحقوق

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الافتراضي العشرين عن بعد



المقدمة والحالات التي تم رصدها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 25 أكتوبر وحتى 19 نوفمبر من هذا العام، حيث تعاملت مع عدد (6) شكوى، وقدمت عدد (64) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (10) حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (140) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها. كما ناقشت اللجنة الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، تمهيدا لمخاطبة الجهات المعنية بخصوص تلك الحالات.

وتدارست اللجنة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، لا سيما تلك المتعلقة بمخاطبة معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف لإفادته برغبة المؤسسة في تخصيص عدد من الوظائف للنزلاء الذين سيتم تطبيق أحكام القانون رقم (18) لعام 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وبما يتماشى مع الهدف الذي شرع من أجله القانون.

واختتمت اللجنة اعمالها بمناقشة عددًا من تقارير حضورها لجلسات المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها للوقوف على مجريات المحاكمة، والتأكد من توفير الضمانات القانونية.

وتفيد اللجنة بأن المؤسسة تتلقى الشكاوى عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني 80001144

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها العشرين عن بعد برئاسة الأنسة ماريلا خوري وعضوية كل من الدكتور حميد أحمد حسين والسيد عمار البناي والسيدة روضة العرادي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بثمين القرار الصادر عن معالي وزير الداخلية بشأن تشكيل لجنة للتحقيق في إصابة عدد من المودعات بمركز إيوان وإبعاد المحتجزات الأجنبية بفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19). ووفقا للصلاحيات الممنوحة للمؤسسة بموجب قانون إنشائها، تم الاتفاق على القيام بزيارة ميدانية إلى المركز للاطلاع عن كثب على الإجراءات المتخذة في سبيل مواجهة جائحة كورونا، ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المحتجزات.

وبناء على ما رصده اللجنة وما تلقته من طلبات مساعدة - في وقت سابق - متعلقة بجودة الطعام في سجن جو، تم التنسيق مع المسؤولين في وزارة الداخلية الذين أبدوا التعاون الفوري، حيث تم العمل على تحسين جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل، فضلا عن تنويعها وزيادة كمياتها، الأمر الذي تم التأكد منه خلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها المؤسسة الى المركز خلال وقت صرف الوجبات الرئيسية.

وتطرق للجنة الى التجاوب السريع الذي أبداه المعنيون في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لإنهاء إحدى حالات الشكاوى التي وردت للمؤسسة، والتي حملت في طياتها طابعا إنسانيا، معربة عن تقديرها الكبير لهذا التجاوب والتعاون البناء.

من جانب آخر، استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية



لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها العشرين



هذا الصدد على استمرارها في القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في أي مكان يُشتَبه فيه أن يكون موقعًا لانتهاك حقوق الإنسان، وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة وفقاً لقانون إنشائها.

كما وتباحثت اللجنة بشأن تحديث الدليل الإرشادي الموحد الخاص بمعايير الزيارات التي تقوم بها إلى المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية بالإضافة إلى رصد بيئة العمل، خاصة بعد الإجراءات والتدابير المستحدثة نتيجة جائحة الكورونا (كوفيد 19)، وذلك بهدف تطوير العمل الحقوقي وتعزيزه وفقاً للمعايير الدولية والوطنية المستحدثة ذات العلاقة. مما سيسهل من عملية رصد أوضاع حقوق الإنسان في مختلف المواقع، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة وكذلك اقتراح أي تعديلات للتشريعات الوطنية المتعلقة بذات الموضوع في حال تطلب الأمر ذلك.

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي العشرين برئاسة الدكتور مال الله الحمادي وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي، بمقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وافتتحت اللجنة اجتماعها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة، وما أُتخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة اللجنة لحقوق النزلاء في مؤسسات الإصلاح والتأهيل، والتأكد من ضمان تمتعهم بالحقوق الأساسية، والمكفولة لهم بموجب أحكام القوانين الوطنية، والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وناقشت اللجنة تقارير زياراتها التي قامت بها مؤخراً إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وبعض دور الرعاية الصحية والاجتماعية، وعدد من الشراكات الكبرى في المملكة، وذلك بهدف التثبت من مدى تمتع النزلاء أو العمال فيها بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم، وتؤكد اللجنة في

تصريح رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول إصابة عدد من الموقوفات الأجنيات بفيروس كورونا

مشيرة الى أن المؤسسة خلال زيارتها للمركز أوصت بالإسراع في إجراءات ترحيل المحتجزات، إلا أن الأمر لم يتحقق نظرا لتوقف حركة الطيران الدولي، ورفض عدد من البلدان استقبال مواطنيها في ظل ظروف جائحة كورونا.

وأعربت خوري عن تقديرها لقرار معالي وزير الداخلية بشأن تشكيل لجنة للتحقيق في إصابة عدد من المودعات بمركز الإبعاد بفيروس كورونا، والذي يعكس النهج الثابت لوزارة الداخلية في دعمها لحقوق الإنسان، وتعاملها بكل مصداقية وشفافية، فضلا عن تأكيد حصول المحتجزات على الرعاية الطبية اللازمة وفقا للبرتوكول الصحي المتبع.

وأكدت رئيسة المؤسسة ان مجلس المفوضين سيقوم بمتابعة نتائج التحقيق، وكافة الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن الى حين سفر المحتجزات، مؤكدة في ذات الوقت بأن الوضع الصحي لهن مستقر حاليا ولا داعي للقلق.

من جهة أخرى، وفي إطار حرص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على القيام بزيارات دورية لمراكز الإصلاح والتأهيل للوقوف على طبيعة الإجراءات المتبعة للحفاظ على صحة وسلامة النزلاء، شددت خوري على أن مراكز الإصلاح والتأهيل في البحرين لم تسجل اي حالات بين صفوف النزلاء منذ اكتشاف أول إصابة بفايروس كورونا في البحرين خلال مارس الماضي، منوهة بالإجراءات الوقائية الصارمة التي تم تطبيقها في جميع مرافق مراكز الإصلاح والتأهيل، وتعليق الزيارات التقليدية، وإخضاع النزلاء الجدد للحجر الصحي قبل إيداعهم.



تفعيلا لما نص عليه قانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن إجراء الزيارات الميدانية المعلنه وغير المعلنه إلى مراكز الاحتجاز والتوقيف، أكدت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة أن وفدا من مجلس المفوضين قام بزيارة ميدانية في يوليو 2020 الى مركز إيواء وإبعاد المحتجزات الأجنيات للاطلاع عن كثب على ما يتم تنفيذه في سبيل مواجهة جائحة كورونا، ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المحتجزات، مضيفة أن تقرير المؤسسة آنذاك أوضح أن اغلب الموقوفات تم الانتهاء من ترتيب الاجراءات لترحيلهن، إلا أن ذلك قد تعذر بسبب ظروف الطيران وحركة السفر التي تأثرت سلبا بجائحة كورونا.

وأشارت خوري الى ان مجلس مفوضي المؤسسة اطلع على بيان وزارة الداخلية حول إصابة عدد من المودعات بمركز الإبعاد - على ذمة قضايا تتعلق بمخالفات شروط الإقامة - بفيروس كورونا، وما تم من اجراءات طبية لازمة حسب البرتوكول العلاجي المتبع لعلاج المصابين، وتعزيز الإجراءات الاحترازية في الموقع،

